

صدمة إيران تتوالى في العراق.. من مقتدى الصدر إلى عمار الحكيم

◆ د. محمد السعيد إدريس

مذكرة التفاهم التي وقعها في طهران وزير الدفاع العراقي عرفان الحيايلى مع نظيره الإيراني حسين دهقان حول مجالات التعاون الدفاعي - العسكري بين البلدين كانت فرصة لإيران كي تعيد وضع النقاط على الحروف بخصوص علاقتها مع العراق في وقت باتت فيه إيران معنية، أو مضطرة، لمراجعة هذه العلاقة بسبب تحديات كثيرة تدرك إيران مدى خطورتها في ظل ما يحدث داخل العراق من تفاعلات شديدة الأهمية في مرحلة إعادة ترتيب البيت العراقي من الداخل بعد الانتهاء من الحرب الدائرة ضد تنظيم "داعش" الإرهابي.

ويعد نفسه للتوحد وتأسيس "مرجعية سنية" على الصعيدين السياسي والديني تكون قادرة على جعل "المكون السني" شريكاً حقيقياً في الحكم وهناك منهم من يسعون إلى توظيف هذا التوحد للتأسيس لمشروع وطني جديد تحت عنوان "دولة مواطنة لا دولة مكونات"، أي إنهاء التفرد الشيعي بالحكم وإنهاء المحاصصة السياسية وبناء دولة المواطنة.

العامل المشترك بين كل هذه التطورات هو إيران. بمعنى أن الدعوة إلى بناء عراق أكثر اعتمادية على قواه الداخلية وإنهاء الطائفية السياسية كأساس للحكم سوف تفرض حتماً مراجعة واقع الخضوع العراقي لإيران. فدولة المواطنة والديمقراطية لا بد أن تكون حتماً دولة غير طائفية وأن تكون أيضاً دولة متمتعة باستقلال إرادتها السياسية، ومن ثم لا بد أن يقترن مسعى المراجعة للسياسة والحكم بمراجعة للعلاقة مع إيران، خصوصاً مع تنامي الحاجة إلى تمتع العراق بتوازن

فالعراق يعيش الآن معركة جديدة من أهم معاركه حيث يدرك الجميع أن الأحداث التي واجهت العراق طيلة سنوات ما بعد الاحتلال الأمريكي تؤكد فشل معادلة السياسة والحكم التي فرضها الأمريكيون على البلاد. فالذين يحكمون العراق، الآن، يدركون ذلك سواء كانوا من التحالف الوطني (الشيعي) أو من التحالف الكردي، بل أنهم منقسمون على أنفسهم حول مستقبل العراق. الأكراد يعدون لاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان وانفصاله عن العراق حريصون على إجرائه يوم ٢٥ سبتمبر القادم، وهم بذلك يعدون أنفسهم لمغادرة بغداد بما لها وما عليها إن نجحوا في إجراء هذا الاستفتاء الذي لا يحظى بدعم أمريكي ويرفضه الجوار الإقليمي خاصة إيران وتركيا، فضلاً عن رفض الشركاء العراقيين. والتحالف الوطني (الشيعي) في طريقه هو الآخر إلى الانفراط، ويتنافس زعماءه في إعلان مواقف تتعارض تماماً مع ثوابت هذا التحالف. والطرف السني أخذ يللمم أوراقه

في علاقاته الإقليمية وعودة عراقية مجددة إلى العالم العربي على نحو ما عبر حيدر العبادي عند زيارته للرياض التي أعقبها بزيارة لطهران والكويت.

الأمر المؤكد أن إيران كانت تدرك هذا كله لذلك جاء استقبال كل من علي شمخاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني وحسين دهقان وزير الدفاع الإيراني لوزير الدفاع العراقي عرفان الحياي (٢٠١٧/٧/٢٢) مفعماً بالحفاوة، لكنه كان أيضاً فرصة كي تعيد إيران تأكيد قوة ما يربطها بالعراق وقوة دورها في العراق ليس هذا فقط بل والحرص على الدفاع عن هذا الدور، تحت غطاء إعلان رفض إيران لمسعى الانفصال الكردي عن العراق.

فقد أكد شمخاني (وزير الدفاع الإيراني الأسبق في عهد الرئيس محمد خاتمي من إقليم الأحواز ذي الأصول العربية) رداً على تصريح ورد على لسان وزير الدفاع العراقي قال فيه أن "الجيش العراقي لن يسمح باتخاذ إجراءات غير قانونية بهدف تقسيم البلاد" في إشارة إلى الاستفتاء الكردي المزمع إجراؤه يوم ٢٥ سبتمبر القادم، بأن إيران تؤكد ضرورة "حماية سيادة العراق الوطنية ووحدة أراضيه" الأمر الذي "يُحفظ الاستقرار والأمن ويحمي مصالح جميع القوميات والإثنيات العراقية". لم يكتفِ شمخاني، الذي سمح لنفسه أن يتحدث باسم الجيش العراقي، بذلك لكنه وإن كان قد أكد أن "الجيش العراقي سيواجه أي عدوان أو احتلال لأراضي بلاده ولن يسمح بتشكيل فتنة جديدة وإجراءات غير قانونية بهدف تقسيم العراق" فإنه أكد أيضاً أن "إيران ستبقى سندا ودعمًا للقوات العراقية وستتعاون على إرساء الأمن والاستقرار الكامل في العراق" باعتبار أن دور إيران سينسحب أيضاً على "إعادة الإعمار وتطوير المدن".

عندما يتحدث شمخاني نيابة عن الجيش العراقي فإنه يتحدث من منطلق "صاحب قرار" وهذه هي أهم المعاني التي تريد إيران تأكيدها، فهي ليست فقط معنية بأمن العراق واستقراره، ولكنها وكما جاء وبوضوح شديد على لسان حسين دهقان في لقاءه مع وزير الدفاع العراقي والتوقيع على مذكرة تفاهم التعاون الدفاعي - العسكري بين البلدين بأن "أمن العراق هو أمن إيران".

زيارة مقتدى الصدر للسعودية.. أولى الصدمات

لم يمر أسبوع واحد على هذه التصريحات حتى كان السيد مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري يحط الرحال يوم ٢٣ يوليو ٢٠١٧ في المملكة العربية السعودية بعد مرور شهر واحد تقريباً على زيارة حيدر العبادي للمملكة (٢٠١٧/٦/١٩)، ليس هذا فقط، بل إن من استقبله في مطار جدة كان ثامر السبهان وزير الدولة السعودي لشؤون الخليج

العربي، سفير المملكة السابق في بغداد الذي قام أنصار طهران بالدور الرئيسي في إبعاده عن العراق واتهامه بأنه يتدخل في الشؤون الداخلية العراقية بسبب تواصله مع العشائر السنية العراقية.

استقبال الوزير السبهان لمقتدى الصدر كان رسالة سعودية واضحة وصريحة لكل من تطاولوا عليه في بغداد تقول أنه من يقوم بواجب الضيافة لأحد أهم وجوه "البيت الشيعي" العراقي، وأن السعودية "لم ولن تخرج من العراق".

زيارة مقتدى الصدر للسعودية ولقاءه مع الأمير محمد بن سلمان نائب الملك وولي عهده لم تأت من فراغ، فهي محصلة مشوار طويل خاضه مقتدى الصدر من أجل استقلالته شخصياً واستقلالية مرجعية النجف ثانياً واستقلالية العراق كله بإرادته الوطنية عن إيران. فهو من انحاز للمقاومة العراقية عندما كانت تقاوم الأمريكين في الفالوجة (السنية) وبسبب هذا الانحياز والدعم ناله ما ناله من مطاردة من الحاكم الأمريكي للعراق وقتذاك بول بريمر، وناله ما ناله من غضب طهران التي وفرت له حماية اضطرارية وهي غاضبة على هذا الدور المناهض للمحتل الأمريكي.

فحسب ما دار في مجلس الأمن القومي الإيراني كان الرئيس الإيراني (الأسبق) محمد خاتمي غاضباً على تصدي مقتدى الصدر للمحتل الأمريكي ودعمه للمقاومين للاحتلال في الفالوجة وقال في جلسة مجلس الأمن القومي التي كان يرأسها ما معناه: "إننا (أهل التشيع) عانينا المظلومية لعقود طويلة وعندما يجيء من ينتصر لنا هل نصدى له؟". الحديث كان عن مقتدى الصدر وعن المحتل الأمريكي، وأن هذا المحتل جاء لينتصر للمظلومية الشيعية وأنه لا يجب مقاتلته بل ما يجب هو دعمه، كان هذا موقف إيران من التعسف الأمريكي في التعامل مع مقتدى الصدر، وإصرار الأمريكين على تمزيق الوحدة الوطنية العراقية والإصرار على تقسيم العراق تحت الاحتلال إلى: سنة وشيعة وأكراد.

مسيرة مقتدى الصدر الاستقلالية عن إيران وانحيازاً لمرجعية النجف وزعيمها السيد علي السيستاني لم تتوقف. فهو من قاد المسيرات رفضاً للفساد وانحيازاً للفقراء والمستضعفين، وهو من تجرأ وطالب الرئيس السوري بشار الأسد بالاستقالة حرصاً على سوريا وحفظاً لوحدة أرضها وشعبها ضد كل ما تقاوم إيران من أجله في سوريا، ما يعني أن ذهاب مقتدى الصدر إلى السعودية لم يكن قفزة في فراغ، حتى أن لقاءه مع ثامر السبهان في جدة جاء استكمالاً لتواصله مع العراق ولقاء مهم آخر أجراه معه في بيروت عندما زار مقتدى الصدر لبنان وقتها كان السبهان سفيراً لبلاده في بيروت.

ما هو معلن وأنها "ذهبت أبعد من ذلك لتشمل الحديث عن تثبيت الحضور السعودي في العراق"، لكن المكتب الإعلامي الخاص بالصدر اكتفى بإعلان أنه "بحث التعاون بين البلدين في شتى المجالات بالإضافة إلى المساعدات الإنسانية للمتضررين والنازحين والمهجرين"، وأشار إلى أن الملك السعودي أمر بتقديم ١٠ ملايين دولار إضافية لمساعدة النازحين عن طريق الحكومة العراقية.

أما البيان الصادر بخصوص هذه الزيارة عن مكتب الصدر فقال أن الزيارة بحثت "افتتاح قنصلية سعودية عامة في النجف لتسهيل التواصل بين البلدين، إلى جانب المسارعة في إنشاء خط جوي وافتتاح المنافذ الحدودية لتعزيز التبادل التجاري". كما تضمن البيان أن "الجانب السعودي أبدى رغبته في تعيين سفير جديد للمملكة في العراق". وكان لافتاً ما نشره معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى حول زيارة مقتدى الصدر للسعودية وخاصة القول أن "استقبال ولي العهد السعودي محمد بن سلمان للصدر يأتي في إطار مسعاه (ابن سلمان) لاحتواء النفوذ الإيراني المتزايد في العراق وإعادته إلى امتداده العربي"، وأن هذه الزيارة "تعد أكثر أهمية من زيارة رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي خاصة وأن الصدر يمثل قطاعاً كبيراً من الشيعة العراقيين، وخصماً رئيسياً لرئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الذي تراه السعودية أنه يمثل إيران في بغداد".

هذه التوقعات أكدتها تصريحات مقتدى الصدر عقب عودته إلى العراق وخاصة في كلمته للمتظاهرين بساحة التحرير وسط بغداد ودعوته إلى "دمج العناصر المنضبطة من الحشد الشعبي بالقوات الأمنية، وحصر السلاح بيد الدولة" وتأكيده على ضرورة "استمرار رئيس مجلس الوزراء حيدر العبادي في مواصلة مشوار الإصلاح بخطى عزيزة". كان الصدر صريحاً وهو يطالب بـ "حصر السلاح بيد الدولة وعلى رأسها قائد القوات المسلحة الذي يصارع تركة ثقيلة تركها له سلفه"، والمقصود هنا هو دعم رئيس الحكومة حيدر العبادي في مواجهة سلفه نوري المالكي رجل إيران القوي في بغداد. كما أعلن الصدر رفضه القاطع أن تمسك الأراضي المستعادة من قبضة "داعش" أو تلك الحدودية إلا من قبل القوات العراقية في لفتة أخرى إلى رفضه القاطع أن تسند تلك المهمة إلى قوات "الحشد الشعبي" باعتبارها "تنفذ أجندة إيرانية".

لم يكتفِ الصدر بذلك لكنه زاد مخاطباً أنصاره المحتشدين بالألاف بقوله: "أنتم ملزمون بأن تناصروا جيشكم وقواتكم الأمنية بكل صنوفها". وهو هنا يعيد رفضه للحشد الشعبي، واختتم خطابه محفزاً أنصاره ضد إيران بتذكيرهم بسيناريو "اغتياله" الذي كان قد حدثهم بخصوصه قبل أسابيع من سفره إلى السعودية، وقال: "إذا لم تكتب لي الحياة، فأسألکم

أما السعودية التي قررت أن تعود للعراق وأن تناطح الدور الإيراني وتنافسه وتستعيد العراق من الهيمنة الإيرانية، فقد استوعبت أزمة إنهاء خدمات سفيرها السبهان في بغداد، وبعثت بوزير خارجيتها عادل الجبير في ٢٥ فبراير ٢٠١٧ ليجري محادثات مطولة مع نظيره العراقي وكبار المسؤولين العراقيين معلناً تطلع بلاده إلى "بناء علاقات مميزة مع العراق" ثم توجه وزير الطاقة السعودي خالد الفالح بعدها هو الآخر إلى بغداد وتحدث عن إعادة تشغيل الأنابيب النفطية الذي يربط منشآت النفط العراقية في الجنوب بميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر (كانت السعودية قد أغلقتة عام ١٩٩٠ بعد الغزو العراقي للكويت)، وجاءت زيارة حيدر العبادي للسعودية لتعيد مجدداً قواعد تعاون جديدة بين بغداد والسعودية من خلال تأسيس "مجلس تنسيقي للارتقاء بالعلاقات بين البلدين إلى المستوى الاستراتيجي المأمول وفتح آفاق جديدة من التعاون في مختلف المجالات بما فيها السياسية والأمنية والاقتصادية".

بهذا المعنى يمكن القول أن زيارة مقتدى الصدر للسعودية لم تكن محض صدفة، بل جاءت لتكفل جهوداً طويلة بين الرياض والصدر وحتماً لم تكن على هوى إيران إذا صدقت المعلومات التي قالت أن مقتدر الصدر حاول التشاور بخصوص زيارته للسعودية مع طهران عندما طلب موعداً مستعجلاً لحظة وصول أحد المسؤولين الإيرانيين إلى بغداد لكنه سمع جواباً إيرانياً حاسماً "الزيارة مرفوضة وغير مبررة"، لكن الصدر كان يعرف ما يريد ووصل إلى جدة في توقيت عميق الدلالة بالنسبة للعواصم الثلاث: بغداد وطهران والرياض، حيث ثلاثتهم يعدون العدة لسؤال العراق ما بعد الموصل.

قبل أن يبدأ مقتدى الصدر زيارته للسعودية صدر بيان مقتضب عن مكتبه بالنجف قال أن الزيارة تجيء "بدعوة رسمية" من المملكة، وأوضح مصدر في مكتبه أن الزيارة "تأتي تأكيداً منه على أهمية إعادة العلاقات بين السعودية والعراق" وأن الاتجاه العام للصدر "يتمحور حول السعي لإزالة الفكرة المأخوذة عن العراق بأنه بلد يدور في فلك إيران"، وأن الصدر "يخالف التوجه الإيراني في العديد من قضايا المنطقة ولاسيما الوضع في سوريا" أما ما يتعلق بالخلافات بينه وبين إيران في قضايا العراق الداخلية فإن "إيران تسعى لتقوية شوكة الحشد الشعبي على حساب القوات التابعة للحكومة، لكن الصدر يرفض هذا التوجه وطالب مراراً بحل الحشد ودمجه بالقوات الرسمية بعد انتهاء الحرب ضد (داعش)".

ورغم حرص الجانبين السعودي ومقتدى الصدر على التكتف حول نتائج الزيارة التي يؤكد البعض، خاصة الأطراف الأقرب إلى إيران، أنها (النتائج) تتجاوز حتماً كل

جديد يتعارض حتماً مع المشروع الإيراني في العراق. كما أن هذا الانشقاق جاء بعد فشل كل الضغوط الإيرانية في تحقيق التهدئة وللممة الخلافات داخل حزب المجلس الإسلامي الأعلى، وهو الفشل الذي كان حتمياً نظراً لوجود أسباب موضوعية قوية للانشقاق.

فمنذ أن تولى عمار الحكيم زعامة حزب المجلس الإسلامي الأعلى عام ٢٠٠٩ خلفاً لوالده عبد العزيز الحكيم لم ينل ثقة القيادات المخضمة في المجلس ليس فقط بسبب صغر سنه (عمار من مواليد ١٩٧١) بل لأنه ليس فقيهاً، وهذا ما يرفضه قادة الحزب المخضمين الذين يملكون "الفقاهة" وفرضوا قيادة جماعية للحزب تعطي لهم فرصة القيادة الحقيقية، لكن عمار الحكيم تلمذ على هذه القيادة، ناهيك عن موالاته هؤلاء القادة أمثال: جلال الدين الصغير، وياقر الزبيدي، وهام حودي، وحامد الخضري لولاية الفقيه في إيران في حين أن عمار الحكيم أقرب إلى مرجعية النجف والسيد السيستاني البعيدة عن ولاية الفقيه.

تفسير جلال الدين الصغير للأزمة داخل المجلس الإسلامي الأعلى وزعامة عمار الحكيم أنها ترجع إلى الخلاف حول "الشرعية" بمعنى وجوب أن يكون زعيم المجلس الأعلى فقيهاً في أمور الدين وهو ما لا يتوافر في عمار الحكيم، ويقول أن خلافه مع الحكيم يتعلق بـ"الفقاهة التي تحكم العمل السياسي"، ومذكراً بأن المؤسس للمجلس محمد باقر الحكيم اشترط أن يكون "رئيس المجلس الأعلى فقيهاً وأمره نافذ على كل مفاصله"، وأن هذه المشكلة لم تكن موجودة مع الحكيم المؤسس ولا مع شقيقه عبد العزيز، إذ كان كلاهما فقيهاً، ويشرح أنه تم وضع قادة "الهيئة العليا" لتكون بمثابة "الفقيه" وتضم فقهاء المجلس وهي التي أوكل إليها انتخاب زعيم المجلس الجديد يكون واحداً منها وليس أعلى منها، وهي من تتولى كل شئون المجلس لكن عمار الحكيم أراد أن يكون زعيماً متفرداً ويتجاوز هذه "الهيئة العليا" وهو ما أغضب القيادات المخضمة بالحزب.

الأزمة تفاقمت بين عمار الحكيم وهذه القيادة خصوصاً بعد أن ذهب وفد منها إلى طهران طلباً للعون ضد عمار الحكيم لكن الحكيم لم يرضخ لضغوط طهران وقرر أن يترك المجلس للمخضمين وحلفاء إيران ويقوم بتشكيل تيار سياسي جديد يقوده الشباب الذين يرون أن حزبهم الجديد يعد بمثابة "إزاحة جيلية" للمخضمين بالمجلس الإسلامي الأعلى، لكن الأمر أبعد من ذلك بكثير، هو في الواقع تفكك لرابطة المجلس الأعلى بإيران، وخسارة إيران حليف قوي آخر في العراق بعد خسارتها للسيد مقتدى الصدر خصوصاً بعد استقالة نواب "المجلس الإسلامي الأعلى" بمعظمهم من الحزب وانضمامهم إلى حزب "الحكمة الوطني" بزعامة

الدعاء، سيما بعد أن انزعج البعض من خطوات الأخيرة" في إشارة منه إلى الانزعاج الكبير الذي أبدته طهران وحلفاؤها في العراق من زيارته للسعودية، ومحاولاً تحميل مسؤولية سلامته للأطراف المناهضة لتلك الزيارة. لذلك جاء تعليق محافظ نينوى السابق أثيل النجيفي بوصف الصدر بأنه "الأكثر جرأة" ليشخص حقيقة الأزمة بين إيران ومقتدى الصدر أو بالأحرى أحد أبرز أزمات إيران في العراق، حيث دعا النجيفي منافسي الصدر إلى "أن يعترفوا بأنه الأكثر جرأة على تشخيص الأخطاء الشائعة ومواجهتها".

تمرد عمار الحكيم.. ثاني الصدمات

كان طبيعياً أن تعرب قيادات "الحشد الشعبي" والمقربون من نوري المالكي زعيم ائتلاف "دولة القانون" رئيس وزراء العراق الأسبق عن استيائهم من زيارة الصدر للسعودية، ولم يكن غريباً أن يكون رد أنصار الصدر على ذلك هو وصف زيارته للمملكة أنه "سد طعنة للتحالف العراقي-الإيراني"، لكن ما هو ليس طبيعياً في هذه الظروف أن يعرب عمار الحكيم رئيس "التحالف الوطني" العراقي عقب انشقاغه عن حزبه الذي يتزعمه "المجلس الإسلامي الأعلى" وتأسيسه حزباً جديداً أعطاه اسم "حزب الحكمة الوطني" وعقب عودة السيد مقتدى الصدر من السعودية عزمه هو الآخر على زيارة المملكة.

زيارة عمار الحكيم للسعودية مازالت رهن التوقعات لكنها ليست مستبعدة، خصوصاً في ظل تفاعلات الفعل ورد الفعل بينه وبين طهران منذ تفجيره قبلة الانشقاق عن حزبه الذي ورثه عن أبيه عبد العزيز الحكيم وعمه محمد باقر الحكيم، وانقلابه على قادة هذا الحزب الموالين لإيران ولبدأ ولاية الفقيه وعزمه على قيادة حزب أكثر تحوراً من قيود الطائفية وأكثر انفتاحاً على الديمقراطية والمواطنة، في خطوة يراها البعض اقتداءً بمشروع مقتدى الصدر باعتقاد "الخطاب الوطني" بدلاً من الخطاب الديني الطائفي، وسعيه إلى توحيد العراق عن نيران حروب المنطقة.

بانقلاب السيد عمار الحكيم على حزب "المجلس الإسلامي الأعلى" تكون إيران قد خسرت أحد أهم أذرعها السياسية في العراق. فالحزب الذي أسسه السيد محمد باقر الحكيم عام ١٩٨٢ من داخل إيران تحت اسم "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" وحارب مع إيران ضد عراق صدام حسين سنوات الحرب العراقية-الإيرانية وكان أول الأحزاب السياسية التي دخلت العراق عقب سقوط نظام صدام حسين عام ٢٠٠٣ مع الغزو الأمريكي للعراق، هذا الحزب يتداعى الآن، لأن عمار الحكيم أخذ بانشقاقه كل المقدرات المالية والعقارية للحزب واستقطب ممثليه في البرلمان العراقي بحزبه الجديد ويقود تيار الشباب ضمن مسار سياسي ديمقراطي

عمار الحكيم، وشكلوا في البرلمان ما أسموه بـ "كتلة الحكمة".

ما يضاعف من وقع هذه الصدمة على إيران مباركة الهيئة السياسية للتيار الصدري إعلان الحكيم تأسيس حزبه الجديد، وأعلنت أنها "تابعت عن كثب وباهتمام بالغ التطورات الأخيرة التي حصلت على صعيد العمل السياسي وبالتحديد ما يتعلق بانبثاق تيار وطني جديد وانفصاله عن المجلس الأعلى الذي خضنا معه ومع رجاله غمار العمل وتقاسمنا الآلام والأمل واتفقنا واختلفنا في مساحات وميادين هدفها الأول رضى الله سبحانه وتعالى وخدمة الشعب والمصلحة العامة". وتابع البيان: "إننا في الوقت الذي كنا نتمنى أن يبقى المجلس الأعلى موحداً متأسكاً تفهم جيداً متطلبات المرحلة ودواعي التغيير والتحويلات التي تمثل علامات صحة وتعاف في العمل السياسي برمته، ونبارك لساحة السيد عمار الحكيم وتياره الوليد هذا التأسيس ندعو له بالتوفيق والسداد خدمة لشعب العراق لتحقيق أهدافه السامية".

المشروع السياسي الجديد لعمار الحكيم يكاد يصطدم مباشرة بالمشروع الإيراني، فهو إن كان يدعو إلى "تحرير الاقتصاد من تحكم الدولة بهدف توزيع الثروة بشكل عادل والخروج من الاقتصاد الريعي وتجدد الإدارة واختصار الروتين الحكومي" فإنه يرى أن "العراق هو العنوان الأكبر للانطلاق بالاقتصاد وبعيد بناء المؤسسات الاجتماعية التي سحقت تحت الانفلات السياسي والأمني وترسيخ السلم المجتمعي"، كما أنه علاوة على ذلك دعا إلى "تأسيس منظومة علاقات متينة ورضينة مع محيط العراق العربي والإسلامي وفق مصلحة العراق أولاً والمصالح المشتركة بين هذه الدول" وهو هنا يلتقي أيضاً مع الشعار الذي رفعه مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري قبل أشهر وعنوانه "العراق أولاً". وهذا ما جعل الكثيرين يتحدثون الآن في العراق عن التوجهات الجديدة لعمار الحكيم بأنها "تنزع الأسلمة" عن مشروعه السياسي، خصوصاً وأنه بات "يعتقد أن الشارح العراقي بدأ يتمللمل من التيارات الإسلامية، وبأن المزاج العام في ٢٠١٧ ليس كمزاج عام ٢٠٠٣".

ما يضاعف من صدمة إيران في عمار الحكيم وتحولاته السياسية أنه يرأس حالياً "التحالف الوطني" (الشيوعي) الجامع لمختلف أطراف "البيت الشيعي في العراق" والسؤال المهم هنا هو: هل سيبقى عمار الحكيم زعيماً أو رئيساً لها التحالف أم سينسحب منه أم سيقال، وفي الحالتين سوف يدخل هذا التحالف في "مأزق" قد يتضاعف بفعل ثلاثة عوامل: أولها أنه يأتي مباشرة قبل انتخابات نيابية من المقرر أن تجرى في أبريل ٢٠١٨ القادم، الأمر الذي سيضعف حتماً من تماسكه السياسي وفرصه الانتخابية.

وثانيها، أن عمار الحكيم قد يتحالف انتخابياً مع مقتدى الصدر وقد يشاركها أطراف أخرى باتت تدعو إلى مشروع وطني غير طائفي في العراق، وقد تدخل أطراف سنية في هذا التحالف الأمر الذي قد يُعد انقلاباً جذرياً في السياسة والحكم بالعراق إذا قدر لهذا الائتلاف أو التحالف الجديد أن يحقق أغلبية في الانتخابات ومن ثم يقود العراق بتوجهات هذا التيار سواء على المستوى الداخلي أي تحجيم البُعد الديني - الطائفي في الحكم أو على المستوى الإقليمي وبالذات الانفتاح على العلاقات مع الجوار العربي على حساب العلاقة مع إيران، وثالثها، أن الخلافات بدأت تتفاقم بين الكتل المنضوية في "التحالف الوطني". آخر هذه الخلافات الاعتراضات من جانب بعض أطراف هذا التحالف، وفي مقدمتها عمار الحكيم نفسه، الذي أعلن في ٤ يونيو ٢٠١٧ أن "التسوية الوطنية توضح ملامح العراق ما بعد (داعش)"، وشدد على أهمية خلق "رؤية عميقة وواضحة وشاملة لما يجب أن يكون عليه العراق، ليس في الجانب السياسي فحسب، إنما سياسياً ومجتمعيًا وثقافياً واقتصادياً وخدميًا وتنمويًا وأمنيًا، وكيف نبني دولة مواطنة ترعى جميع مواطنيها".

إذا أخذنا في اعتبارنا الأزمة التي تتفاقم حول الانقسام بين أطراف عراقية متعددة سواء كانت من السنة أو الشيعة حول "الحشد الشعبي" ودوره المستقبلي، أو حتى مشاركته في تحرير ما تبقى من مناطق سيادة "داعش" خاصة في "تلعفر"، ناهيك عن الأزمة المتصاعدة حول الإصرار الكردي على استفتاء الانفصال عن العراق لأدركنا مدى عمق الأزمة في العراق ومدى عمق مأزق إيران في إدارة هذه الأزمات وهي أمور كلها تؤكد أن العراق بأزماته، على الأقل، بات عصياً على الهيمنة الإيرانية، في ظل ما يمكن وصفه بأنه "موجة التلاقي العربي- العراقي". فقد استقبلت بغداد أربع وزراء خارجية عرب في غضون عشرة أيام كان آخرهم وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (٢٠١٧/٨/١٣)، وبعدها كانت زيارة رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي للعاصمة العراقية (٢٠١٧/٨/١٤)، لكن المفاجأة الكبرى كانت الزيارة التي قام بها السيد مقتدى الصدر للإمارات التي أرسلت له طائرة خاصة ليقوم بزيارتها (٢٠١٧/٨/١٤) حيث استقبله الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي، وهي الزيارة التي علق عليها الدكتور أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشئون الخارجية في تغريدة على حسابه في "تويتر" قال فيها "طموحنا أن نرى عراقاً عربياً مزدهراً مستقراً. التحدي كبير والجائزة أكبر"، والرسالة حتماً وصلت كاملة إلى طهران".